آليات ترقية الطاقة المتجددة في القانون الجزائري

Mechanisms for promoting renewable energy in Algerian law

نوبس نبيل، المركز الجامعي بريكّة، nabil.nouis@univ-batna.dz

تاريخ إرسال المقال: 2021/09/10 تاريخ قبول المقال: 2022/04/01 تاريخ نشر المقال: 2022/06/06

الملخص:

مؤخرا أخذ الحديث عن الطاقة المتجددة يتزايد، نظرا للأزمات التي مرة بها العالم أجمع، خاصة تلك التي مست الدول التي تعتمد في أغلب اقتصادها على الطاقة الغير المتجددة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وقد تيقنت كافة الدول بأن الحل الأمثل لاجتياز هذه الأزمة هو الاعتماد على الطاقة المتجددة غير الآيلة للنفاد. وعلى نفس السياق سار المشرع الجزائري حيث تدخل بالعديد من النصوص القانونية لتنظيم ما يعرف بالطاقة المتجددة في محاولة منه لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الطاقات، الطاقات المتجددة، التنمية المستدامة، الاكتفاء الذاتي.

Abstract:

Recently took talk about renewable energy is growing, due to the crises once again by the whole world, especially those that affected States which rely in most of its economy to renewable energy and others, to achieve self-sufficiency, it has ascertained that all States that the ideal solution to overcome this crisis is the reliance on non-renewable energy ways and Unenforceable.

In the same context, the Algerian legislature marched where the intervention of many legal texts to organize what is known as the renewable energy in an attempt to achieve sustainable development.

Keywords: energies, Renewable energy, sustainable development, self-efficacy

آليات ترقية الطاقات المتجددة في القانون الجزائري

المقدمة:

أدى استخدام الطاقة التقليدية أو غير المتجددة إلى وضع العديد من الدول في وضع حرج، كونها تعتمد في أغلب اقتصادها على مصادر الطاقة التقليدية خاصة النفطية منها، بسبب حدوث اضطرابات في أسعارها من جهة، وإمكانية زوالها من جهة أخرى كما أدى هذا النوع من الطاقة إلى دق ناقوس الخطر حول كوكب الأرض أجمع لما ينتج عنها من ملوثات ومواد سامة خطيرة على البيئة ككل، حيث أن انبعاث تلك الغازات الخطيرة خاصة ثاني أكسيد الكربون أدى إلى حدوث ما يعرف بالاحتباس الحراري.

هذا ما جعل العالم بأسره في الآونة الأخيرة يبحث عن طرق بديلة لإنقاذ الأرض بصفة عامة، وإعادة النهوض باقتصاديات البلدان المتضررة بصفة خاصة.

و بدأ الحل الأمثل للعديد من الدول هو التوجه نحو نوع جديد من الطاقة، يتميز بالثبات من جهة، وعدم النفاذ وإمكانية تجده من جهة أخرى، وهذا النوع من الطاقة يتمثل في الطاقة المتجددة، بكافة مصادرها.

ونظرا للأزمات المتعددة التي عاشتها الجزائر بسبب تذبذب أسعار البترول، وكذا بسبب الدراسات الكثيرة التي أجراها الباحثون والذين يؤكدون فيها أن مصادر الطاقة غير المتجددة آيلة للنفاذ في وقت سريع، حاول المشرع الجزائري التوجه إلى ضبط مجال الطاقة غير المتجددة، لتفادي أية أزمات قد تنتج في المستقبل بسبب نفاذ مصادر الطاقة التقليدية، وفي هذا السياق يعترضنا التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن

المشرع الجزائري من ضبط آليات ترقية الطاقة المتجددة؟

وتعترضنا التساؤلات الفرعية التالية:

فيما تتمثل الطاقة المتجددة و ما هي أهم مصادرها وفق القانون الجزائري؟ و ما هي أهم الطرق

التي اعتمدها المشرع الجزائري لترقية الطاقات المتجددة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا اعتماد التقسيم التالي:

المحور الأول: مفهوم الطاقة المتجددة

أولاً: تعريف الطاقة المتجددة

ثانياً: مصادر الطاقة المتجددة

المحور الثاني: طرق ترقية الطاقات المتجددة

أولاً: أهم الهيئات المكلفة بحماية البيئة في إطار ترقية الطاقات المتجددة الجزائر

ثانياً : البرنامج الخاص بترقية الطاقات المتجددة

ثالثا: المعهد الجزائري للطاقة المتجددة

خاتمة

المحور الأول : ماهية الطاقة المتجددة

لتحديد ماهية الطاقة المتجددة لابد لنا أولا من تحديد مفهومها، ومن ثم تحديد مصادرها، وهذا ما سنتناوله في هذا المحور.

أولا: مفهوم الطاقة المتجددة

تعرف الطاقة المتجددة بكونها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أتنفذ، كما أن مخلفات هذا النوع من الطاقة لا تحتوي على غازات أو ملوثات أخرى كتلك التي تنتج عن احتراق الوقود الأحفوري.¹¹

كما يمكن تعريف الطاقة المتجددة بأنها عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير آيلة للنفاذ، ومتوفرة في الطبيعة، وهي متجددة باستمرار بغض النظر إن كانت محدودة أو غير محدودة، ولا ينتج عنها تلوث بيئي نسبيا².

ويذهب فريق آخر لتعريف الطاقة المتجددة بأنها تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة³.

أما عن التعريف القانوني للطاقة المتجددة فإن هذه الأخيرة عرفها المشرع الجزائري بقوله في نص المادة 03 من القانون 04-09⁴ المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة بقوله: "تعرف

الطاقات المتجددة في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

¹عرابة الحاج بن محمود ونفاح زكريا بن علي، الطاقة كخيار استراتيجي لتحقيق للتنمية المستدامة- حالة الجزائر- المجلة الشاملة للاقتصاد والأعمال، عدد 01 ، فيفري 2007، ص 38

²أحمد راتول، صناعات الطاقة المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة، مطبوعات الملنقي العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، ورقة 2012، ص 140.

³حدة فروحات، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير الجزائري، مجلة الباحث، عدد 2012، ص 11، ص 149

⁴قانون رقم 04-09 ، يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، مؤرخ في 14 غشت 2004، جريدة رسمية

آليات ترقية الطاقات المتجددة في القانون الجزائري

- أشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية المحصل عليها انطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية وقوة الرياح والحرارة الجوفية و النفايات العضوية والطاقة المائية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية.

- مجموع الطرق التي تسمح باقتصاد معتبر في الطاقة، باللجوء إلى تقنيات هندسة المناخ الحيوي في عملية البناء."
ثانيا: مصادر الطاقة المتجددة

باستقراء نصوص المواد 03-04 من القانون 04-09 السالف ذكره تتضح أن أهم مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر تتمثل في:

أ- الطاقة الشمسية: تعد الشمس من أهم مصادر الطاقة المتجددة النظيفة التي لا تنفذ ما دامت الشمس موجودة،⁵ حيث أن الله عز وجل قد أنعم علينا بنعمة الضوء والحرارة التي تنبعث من الشمس نهار، كما أنعم على الإنسان بنعمة العقل التي خولته إمكانية تحويل هذا الضوء والحرارة إلى طاقة لا تتضب.

و قد حصر المشرع الجزائري من خلال نص المادة 04 من القانون 04-09 طرق استغلال الطاقة المنبعثة من الإشعاع الشمسي بتحويلها إلى:

- تحويل كهروضوئي: ويتم ذلك من خلال تحويل الطاقة الشمسية إلى ضوء، وفق تقنيات شديدة الدقة، وتسهم هذه الآلية في توليد الكهرباء بدون أية انبعاثات سامة، و المساهمة في حماية البيئة
- تحويل حراري: حيث تستخدم الأشعة المنبعثة من الشمس في توليد الحرارة، ما يساهم في التخفيف من استهلاك الطاقة النفطية وما ينتج عنها من أضرار للإنسان والبيئة على حد سواء

ب- طاقة الرياح : ويتم إنتاج هذا النوع من الطاقة من خلال تحريك الألواح المثبتة بأماكن تجمع الرياح بفعل هذه الأخيرة ، حيث يتم إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة توربينات ذات ثلاثة أذرع دوارة تحمل على عمود، تعمل على تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة كهربائية، إذ أنه عندما

⁵ حدة فروحات ،مرجع سابق ، ص150

آليات ترقية الطاقات المتجددة في القانون الجزائري

تمر الرياح على الأذرع تنتج دفعة هواء ديناميكية تتسبب في دورانها ، وهذا الدوران يشغل التوربينات فتننتج الطاقة الكهربائية⁶

وقد أخذ إجمالي الطاقة الناتجة عن الرياح في الارتفاع من سنة لأخرى⁷، وقد حصر المشرع الجزائري طرق استغلال طاقة الرياح من خلال تحويلها تحويلا ميكانيكيا أو كهروميكانيكي، حيث أن طاقة الرياح كثيرا ما تستخدم في دفع السفن الشراعية، وإدارة طواحن الهواء، وكذا تستخدم في استخراج المياه من الآبار من خلال إدارة المحركات الخاصة بتلك العمليات بطريقة ميكانيكية.

ج- **طاقة الكتلة الحيوية:** وهي الطاقة التي تستمد من المواد العضوية كإحراق النباتات، والمخلفات الزراعية⁸ ، وحصر المشرع الجزائري عمليات تحويل هذه الطاقة في:

- التحويل الاهوائي "الرطب" عن طريق التخمير الميثاني والكحولي،
- التحويل الجاف بالاحتراق والتفحيم والتحويل إلى غاز⁹.

د- **الطاقة المائية:** وهي تلك الطاقة الناتجة عن الحركة المستمرة للمياه¹⁰، وقد وضع المشرع الجزائري إمكانية تحويل الطاقة المائية تحويلا كهروميكانيكيا.

هـ- **الطاقة الجوفية:** وهي تلك الطاقة الحرارية ذات المنشأ الطبيعي، المختزنة في باطن الأرض، حيث يقدر أن أكثر من 99 بالمائة من كتلة الأرض عبارة عن صخور تتجاوز حرارتها 1000 درجة مئوية، ويستفاد من هذه الطاقة من خلال توليد الكهرباء، وتستخدم المياه الساخنة للتدفئة

11.

⁶عراية الحاج بن حمود، و نفاخ زكرياء بن علي، مرجع سابق، ص38

⁷فريدة كافي، الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل: التجربة الألمانية نموذجا، مجلة بحوث اقتصادية عربية،

العددان 74-75، 2016، ص143

⁸عراية الحاج بن حمود و نفاخ زكرياء بن علي، مرجع سابق، ص38

⁹ المادة 04 من القانون 04-09، مرجع سابق.

¹⁰عراية الحاج بن حمود و نفاخ زكرياء بن علي، مرجع سابق، ص 39

¹¹ www.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع، 23-02-2018، 00:02

آليات ترقية الطاقات المتجددة في القانون الجزائري

و- **المواد والتقنيات:** إذ أن المشرع الجزائري اعتبر المواد والتقنيات المرتبطة بهندسة المناخ الحيوي مصدرا من مصادر الطاقة المتجددة كونها تسمح بتحقيق اقتصاد حقيقي في استعمال الطاقات التقليدية.

المحور الثاني : طرق ترقية الطاقة المتجددة وفق القانون الجزائري

حاول المشرع الجزائري جاهدا مواكبة التطورات الحاصلة عالميا حول موضوع ترقية الطاقات المتجددة، حيث أنشأ العديد من الأجهزة التي تعنى بحماية البيئة، وبالتالي تسعى بطريقة غير مباشرة إلى ترقية الطاقات المتجددة لتوفير التنمية المستدامة ، كما وضع برنامجا خاصا لترقية هذه النوع من الطاقات، وكذا وضع معهدا متخصص في هذا المجال وهذا ما سندرسه في هذا المحور.

أولا : الهيئات المكلفة بحماية البيئة في إطار ترقية الطاقات المتجددة الجزائر

كون قطاع البيئة أصبح يعد من النظام العام في الجزائر، أولاه المشرع عناية خاصة، حيث أنه و نظرا لتفاقم الأضرار البيئية في الجزائر، والتي قد تؤدي إلى استنزاف ثروات الأجيال القادمة، ظهرت الضرورة إلى إنشاء وزارة تعنى بحل تلك المشاكل فقام المشرع باستحداث وزارة تهيئة الإقليم والبيئة منذ سنة 2001¹²، بغية تطوير مجال حماية البيئة، ومواكبة التطورات العالمية في هذا القطاع، وتتمثل أهم المهام التي استحدثها المشرع بموجب هذا المرسوم ما يلي:

- السهر على احترام نصوص التشريع و التنظيم المتعلقة بالبيئة و مطابقة المنشآت المصنفة لها .
- إجراء دراسات التأثير على البيئة و إبداء الرأي في مدى مطابقتها للقانون.
- المبادرة بأعمال التوعية من شأنها تقديم إضافة أو اكتشاف طرق حديثة في مجال المحافظة على البيئة وتطويرها.

- تشجيع إنشاء جمعيات تنشط في مجال حماية البيئة¹³ .

وتتكون هذه الوزارة من العديد من المديريات تتمثل في:

¹² المرسوم التنفيذي رقم 01-09 المؤرخ في 07 جانفي 2001، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، جريدة رسمية عدد04.

¹³ www.mydzkanoun.blogspot.com تاريخ الاطلاع 24-02-2018، 08:12

آليات ترقية الطاقات المتجددة في القانون الجزائري

من الأمين العام ورئيس الديوان والمفتشية العامة¹⁴ والمديرية العامة للبيئة ومديرية الاستقبال والبرمجة والدراسات العامة لتهيئة الإقليم، ومديرية العمل الجهوي والتلخيص والتنسيق ومديرية الأشغال الكبرى لتهيئة الإقليم ومديرية ترقية المدينة ومديرية الشؤون القانونية والمنازعات ومديرية التعاون ومديرية الإدارة والوسائل.

وسخر المشرع كافة الوسائل التي تضمن التنسيق والتعاون بين الوزير المعني بتهيئة الإقليم والبيئة وباقي الوزراء، إلا أن الواقع يثبت عجز هذا الجهاز عن توفير الحماية اللازمة لهذا القطاع. وهنا لجأ المشرع الجزائري إلى البحث عن حلول جديدة تضمن توفير حماية مناسبة للبيئة من جهة ومن جهة أخرى ضمان ترقية للطاقات المتجددة، وهنا بدأ التفكير في وجود هيئات غير حكومية تتولى هذه المهمة، ومن بين أهم الهيئات التي ظهرت في هذا النطاق ما يلي:

- أ- المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة و يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري له شخصية معنوية و ذمة مالية مستقلة¹⁵ تتمثل أهم مهامه في:
 - جمع المعطيات و المعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة .
 - نشر المعلومات المتعلقة بالبيئة .
 - وضع شبكات الرصد و قياس التلوث و حراسة الأوساط الطبيعية كما أن هذا المرصد يعمل تحت إشراف مجلس إدارة يسيره مدير عام و يساعده مجلس علمي الذي يبدي آراء و توصيات فيما يخص محاور و برامج دراسات البحث¹⁶ .
- ب-الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية: أنشئت هذه الوكالة بمقتضى القانون 10/01 المتعلق بقانون المناجم¹⁷، وقد اعتبرها المشرع الجزائري سلطة إدارية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وخولها القيام بالعديد من المهام نجل أهمها والمتعلقة بحماية البيئة في:

¹⁴ المرسوم التنفيذي رقم 01-10 المؤرخ في 07 جانفي 2001، يتضمن إنشاء المفتشية العامة في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وتنظيمها، جريدة رسمية عدد 04.

¹⁵ المرسوم التنفيذي 02-115 المؤرخ في 03 افريل 2002 و المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة

¹⁶ www.mydzkanoun.blogspot.com تاريخ الاطلاع 24-02-2018، 09:30.

¹⁷ القانون 01-10 المؤرخ في 03 جويلية 2001، المتعلق بقانون المناجم الجزائري، الملغى بالقانون 14-05 المؤرخ في 24

آليات ترقية الطاقات المتجددة في القانون الجزائري

- مراقبة مدى احترام الفن المنجمي توخيا للاستخراج الأفضل للموارد المعدنية ولقواعد الصحة والأمن سواء كانت عمومية أو صناعية.
 - مراقبة الأنشطة المنجمية بطريقة تسمح بالحفاظ على البيئة طبقا للمقاييس و الأحكام المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما.
 - مراقبة تسيير واستعمال المواد المتفجرة¹⁸.
- كل هذه الأجهزة تثبت اهتمام المشرع الجزائري الشديد بترقية حماية البيئة بصفة عامة، وقطاع الطاقات المتجددة بصفة خاصة .

ثانيا : البرنامج الخاص بترقية الطاقات المتجددة

سَطَّر المشرع الجزائري برنامجا خاصا، حاول من خلاله ترقية مجال الطاقة المتجددة قدر المستطاع، حيث يتضمن هذا البرنامج مجموع الأعمال والنشاطات التي تؤدي إلى تطوير وترقية هذا المجال من خلال محاولة النشر الواسع عبر كافة وسائل الإعلام لتعميم المعلومة وإيصالها إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور، وكذا تكوين الأشخاص في هذا المجال، بالإضافة إلى تقديم تحفيزات مغرية لكافة المستثمرين في مجال الطاقة المتجددة، سواء كانوا أشخاصا طبيعيا أو أشخاصا معنوية¹⁹، وهذه التحفيزات تحدد بموجب قانون الاستثمار ويمكن تعديله بموجب قانون المالية لكل سنة أو قانون المالية التكميلي²⁰.

وقد أوضح المشرع أن هذا البرنامج الذي يهدف إلى ترقية الطاقة المتجددة يتضمن نموذجا لتحديد التكاليف وهذا النموذج يشتمل على:

- آليات تحديد التكاليف الطاقوية المرجعية
- عناصر وآليات تحديد التكلفة البيئية للطاقات، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية وتحسين الإطار المعيشي ولما لا رفع الاقتصاد الوطني المترتب عن استعمال الطاقات المتجددة.

¹⁸ المادة 45 من القانون 01-10، مرجع سابق.

¹⁹ المادة 07 من القانون 04-09، مرجع سابق.

²⁰ المادة 15 من القانون 04-09، مرجع سابق

آليات ترقية الطاقات المتجددة في القانون الجزائري

- مقاييس تعريف وتطوير الحاجات وتثمين المنتوجات المرتبطة بالطاقات المتجددة وتأثيرها على الاستهلاك الوطني وعلى تصدير الطاقة.²¹

ثالثا: المعهد الجزائري للطاقات المتجددة

تدخل المشرع بإنشاء المعهد الوطني للطاقات المتجددة، نظرا للأهمية البالغة التي يلعبها هذا النوع من الطاقة، خاصة في الآونة الأخيرة، حيث تم إنشاء هذا المعهد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-33²²، ويتمتع هذا المعهد بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ووضع تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة، ويوجد مقره في بلدية حاسي الرمل، بولاية الأغواط²³ أما عن مهام هذا المعهد فإنها عديدة ومتعددة تدخل كلها في مجال ترقية وتطوير الطاقات المتجددة وتمثل مهامه في:

- التكفل بكل حاجات الهيئات والمؤسسات والتنظيمات العمومية والخاصة في مجال الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية.
- تطوير البحث التطبيقي وتثمين نتائج الأبحاث في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية.
- إنجاز المنشآت النموذجية في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية.
- التكفل بمتابعة و تأطير زبائنه فيما يخص المساعدة والتوجيه وكذا تطوير المشاريع في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية.
- إبرام اتفاقات و/ أو اتفاقيات التعاون في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية على المستويين الوطني والدولي.
- كما يتكفل المعهد بالتكوين العملي المتخصص ذي المدة القصيرة و التناوبي بما يتناسب مع حاجات المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة، بالإضافة إلى تكوين التقنيين والمهندسين وكل الأطراف المعنية في المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، ويغطي هذا التكوين ما يلي:
- التصميم الهندسي لنظم تطوير الطاقات المتجددة، وعلى الخصوص التصميم الهندسي للمحطات الشمسية والحقول الريحية.

²¹المادة 10 من القانون 04-09، مرجع سابق

²² مرسوم تنفيذي رقم، 11-33 مؤرخ في 27 يناير 2011، يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمه وسيره، جريدة رسمية عدد 08.

²³المواد 01-02-03 من المرسوم التنفيذي رقم: 11-33، مرجع سابق

آليات ترقية الطاقات المتجددة في القانون الجزائري

- السلامة والأمن لجميع أنواع منشآت الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية.
- التدقيق الطاقوي في مختلف مجالات النشاطات، لاسيما في النقل والصناعة.
- تسيير مشروع في مجال الطاقات المتجددة أو في مجال الفعالية الطاقوية وكذا النمذجة الاقتصادية والمالية المرتبطة بهما.²⁴
- وبالإضافة إلى هذه المهام فإن المعهد مكلف أيضا بـ:
- ضمان التكوين المتخصص لإطارات ومسيري الهيئات والمؤسسات العمومية في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية.
- إنجاز دراسات تقنية واقتصادية وتقارير وكل مساهمة مرتبطة بالطاقات المتجددة بناء على طلب من السلطات المعنية.
- إنشاء بنك معطيات خاص بالطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وتسييره وتحيينه
- إثراء الوثائق العلمية والتقنية الخاصة بالطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية.
- لقيام بالبحث التطبيقي في كل التخصصات المتعلقة بالطاقات المتجددة وتثمين نتائجها من خلال التعريف بها عبر تنظيم أيام تقنية وملتقيات علمية مهنية.
- المساهمة في إعداد النماذج الأولية من خلال توفير البنى التحتية والموارد المادية والبشرية.
- احتضان وتنظيم تظاهرات علمية وتقنية في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية .
- المشاركة في الإعلام و تحسين مختلف الجماهير من خلال نشر مختلف الوثائق المعلوماتية الخاصة بالطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية في مختلف نشاطات العمل وإنتاجها و إعدادها.²⁵

الخاتمة:

على ضوء ما تقدم عرضه في هذه الدراسة نستنتج أن المشرع الجزائري قد حاول جاهدا تفادي الوقوع في أزمات اقتصادية جديدة بسبب المشاكل التي قد تحدث نتيجة الطاقة التقليدية، لهذا سعى المشرع لتنظيم وضبط مجال الطاقات المتجددة من خلال العديد من الآليات وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- نظرا للأهمية البالغة التي أصبحت تلعبها الطاقة المتجددة في العالم بأسره، حاول المشرع الجزائري ضبط هذا المجال، بوضع قانون خاص ينظمه، كما يحاول مواكبة التطورات الحاصلة في العالم

²⁴ المواد 04-05-06 من المرسوم التنفيذي رقم : 11-33 ، مرجع سابق

²⁵ المادة 04 من دفتر الشروط العامة الذي يحدد نفقات وتبعات الخدمة العمومية للمعهد الجزائري للطاقات المتجددة، الملحق

بالمرسوم التنفيذي 11-33،

آليات ترقية الطاقات المتجددة في القانون الجزائري

من خلال وضع تعليمات وأنظمة توضح القانون الخاص بالطاقات المتجددة وإدخال التعديلات اللازمة عليه.

- أن المشرع خرج عن عادته في مجال الطاقة المتجددة، حيث قدم تعريفا مفصلا لهذه الأخيرة كما حدد مصادرها وكيفية استغلال كل مصدر من هذه المصادر على حدة.
- سطر المشرع الجزائري برنامجا خاصا لترقية الطاقات المتجددة في إطار تحقيق التنمية المستدامة.
- قام المشرع الجزائري بإنشاء معهدا وطنيا للطاقة المتجددة، وأولاه مهام متعددة تتعلق كلها بترقية هذا النوع من الطاقة.

ومن هذا المنبر ارتأينا تقديم البعض من التوصيات نجملها في:

- إلزامية تعيين لجان رقابة مهمتها تحديد مدى تقدم البرنامج المخصص لترقية الطاقة المتجددة.
- تكثيف الجهود في توعية الجمهور بالإلزامية التوجه نحو الطاقات المتجددة.
- إلزامية تقديم تحفيزات إضافية للمستثمرين الذين يستثمرون في مجال الطاقة المتجددة.
- الاستغلال العقلاني لمصادر الطاقة المتجددة، ومحاولة تحويلها بأقل تكلفة ممكنة

قائمة المصادر والمراجع :

- عرابة الحاج بن محمود ونفاح زكريا بن علي، الطاقة كخيار استراتيجي لتحقيق لتنمية المستدامة- حالة الجزائر- المجلة الشاملة للاقتصاد والأعمال، عدد 01 ، فيفري 2007.
- أحمد راتول، صناعات الطاقة المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة، مطبوعات الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ورقلة، 2012.
- حدة فروحات، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير الجزائري، مجلة الباحث، عدد2012،11.
- قانون رقم 04-09 ، يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، مؤرخ في 14 غشت 2004، جريدة رسمية عدد 52.
- فريدة كافي، الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل: التجربة الألمانية نموذجا،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، 2016.
- www.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع، 23-02-2018، 00:02
- المرسوم التنفيذي رقم 01-09 المؤرخ في 07 جانفي 2001، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، جريدة رسمية عدد04.

آليات ترقية الطاقات المتجددة في القانون الجزائري

- www.mydzkanoun.blogspot.com تاريخ الاطلاع 24-02-2018، 08:12
- المرسوم التنفيذي رقم 01-10 المؤرخ في 07 جانفي 2001، يتضمن إنشاء المفتشية العامة في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وتنظيمها، جريدة رسمية عدد 04.
- المرسوم التنفيذي 02-115 المؤرخ في 03 افريل 2002 و المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة.
- www.mydzkanoun.blogspot.com تاريخ الاطلاع 24-02-2018، 09:30.
- القانون 01-10 المؤرخ في 03 جويلية 2001، المتعلق بقانون المناجم الجزائري، الملغى بالقانون 14-05 المؤرخ في 24 فيفري 2014
- مرسوم تنفيذي رقم، 11-33 مؤرخ في 27 يناير 2011، يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمه وسيره، جريدة رسمية عدد 08.
- المادة 04 من دفتر الشروط العامة الذي يحدد نفقات وتبعات الخدمة العمومية للمعهد الجزائري للطاقات المتجددة، الملحق بالمرسوم التنفيذي 11-33.